- **التأصيل النظري للتكنولوجيا المالية الإسلامية:Islamic Fintech**

بداية ومن الناحية اللغوية فإن التكنولوجيا المالية الإسلامية هي اندماج التكنولوجيا والتمويل الإسلامي، وهو ما يعني أن أي خدمة أو منتج من منتجات التكنولوجيا المالية يجب أن يتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وتعرّف التكنولوجيا المالية الإسلامية على أنها "جزء من التكنولوجيا المالية التي تتبع مبادئ الشريعة الإسلامية، والتي تحظر الربح من الديون ومدفعات الفوائد والاستثمار في الأعمال التجارية المتعلقة بالكحول والتبغ والمقامرة وغيرها من القيود الشرعية".

وتعرّف التكنولوجيا المالية الإسلامية كذلك على أنها "جميع التطبيقات الرقمية المعاصرة التي يمكن استخدامها في قطاع الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية ولا تتعارض بأي شكل من الأشكال مع مقاصد الشرعة الإسلامية، وتؤدي إلى استحداث نماذج أعمال جديدة قائمة على التكنولوجيا، لتعزيز أهداف الشريعة في المجالات الاقتصادية، البيئية، المالية والاجتماعية، وتقديم خدمات أفضل لعملاء المصارف الإسلامية من حيث جودة المنتج وسرعة إنجاز الخدمات، وتتيح وصولا أسهل وأقل تكلفة للخدمات المالية الإسلامية ومواكبة لتطلعات العملاء

ومن الخطوات المهمة لتوفير وتهيئة البيئة التي تتلاءم طبيعتها مع طبيعة المصارف الإسلامية وعملها والتي نفصلها فيما يلي:

- ✓ **البيئة الشرعية:** يعتبر الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية أساس العمل المصرفي في المصارف الإسلامية، وضمان استمرارية عملها يتوقف على المحافظة على هذا الأساس، وبالتالي كان لزاما على المصارف الإسلامية أن تضمن الاجازة الشرعية لكل ما يستجد طرحه من قبلها قبل القيام بتطبيقه وطرحه في الساحة المصرفية، وتتم تهيئة البيئة الشرعية من خلال الاعتماد على علماء الشريعة وتهيئتهم للفهم الصحيح لكل ما يتعلق بالتكنولوجيا المالية وتقنياتها حتى يكونوا أكثر قدرة على المساهمة في تطوير المزيد من المنتجات الرقمية المتوافقة مع تعاليم الشريعة الإسلامية، وكذلك حث الشرعيين على البحث في المسائل الشرعية المتعلقة بالاستلام والتسليم والقبض وكيف يمكن التعامل معها في رقمنة المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية؟؛
- ✓ **البيئة التشريعية:** يتطلب تهيئة البيئة التشريعية تطوير القوانين والأنظمة الداخلية للمصارف الإسلامية من أجل إزالة العوائق التشريعية التي تمنع أو تقف أمام استعمال وتبني تقنيات التكنولوجيا المالية، ومن خلال تهيئة البيئة التشريعية تتم إعادة صياغة عقود المنتجات والصيغ التمويلية بما يناسب البيئة التطبيقية لممارسة المنتجات الرقمية، وبالتالي الحفاظ على حقوق العملاء من الضياع وضمان ولائهم؛
- ✓ **البيئة التقنية:** إن اعتماد صيغ التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية على تقنيات التكنولوجيا المالية يتطلب تهيئة تقنية مناسبة كإنشاء المنصات الالكترونية وتدريب العاملين في المصارف على استعمال والتعامل بهذه التقنيات.

- ➢ **-العوامل الداعمة لتبني المصارف الإسلامية للتكنولوجيا المالية**

إن أهم العوامل الداعمة لتبني المصارف الإسلامية للتكنولوجيا المالية يمكن إجمالها فيما يلي:

- ✓ لقد شهد القطاع المالي والمصرفي العديد من التطورات التي سبقت ظهور تقنيات التكنولوجيا المالية كبطاقات الائتمان والصرّاف الآلي والمصارف الإلكترونية وغيرها كثير، والمعلوم أن المصارف

الإسلامية اعتمدت تلك الأدوات وواكبت مختلف التطورات الحاصلة بنجاح، وبالتالي لن يكون هناك أي عائق أمامها لتبني تقنيات التكنولوجيا المالية؛

- ✓ تتميز المصارف الإسلامية بمرونة عالية وبإمكانها إدراج تقنيات التكنولوجيا المالية في عملها بيسر، بدليل أنها استطاعت التكيّف مع متطلبات بازل بمراحلها الثلاث والتي وُضعت في الأساس لمصارف تجارية تختلف كل الاختلاف عنها، واستطاعت أن تكون منافسا قويا لهذه الأخيرة؛
- ✓ يوجد تطابق في بعض أهداف المصارف الإسلامية وأهداف التكنولوجيا المالية، فهدف كليهما هو تحقيق الشمول المالي، وإذا كانت النتيجة النهائية المرجوّة من العمل بتقنيات التكنولوجيا المالية هي تقديم الخدمات للعملاء في أقل وقت ممكن وبأقل تكلفة مع العمل على تبسيط المعاملات ما أمكن، فإنه يجدر بالمصارف الإسلامية المسارعة إلى ذلك مع العمل على تكييف منتجاتها مع هذه التقنيات لتنسجم مع المعايير الشرعية؛

- ➢ **-العوامل التي تحد من انفتاح المصارف الإسلامية على التكنولوجيا المالية:**

- ✓ مخاطر الأمن الإلكتروني السيبراني وحماية البيانات، ووجود تعقيدات في إدماج التكنولوجيا خصوصا في حال وجود ضعف في البنية التحتية، كما قد تجد المصارف الإسلامية صعوبة في إيجاد شريك موثوق في مجال التكنولوجيا المالية، و نضيف أيضا صعوبات تمويلية والتي يمكن أن نعبر عنها بقيود الميزانية، ناهيك عن التكلفة المرتفعة لاعتماد هذه التقنيات ومن جهة أخرى ضعف في مهارة وتدريب الموظفين و صعوبة الامتثال التام لقواعد الشريعة الإسلامية.

- **شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية ومدى شرعية العمل بتقنياتها**

1-حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية:

استنادًا إلى تقرير التكنولوجيا المالية الإسلامية العالمي لعام 2022م الصادر عن Dinar Standard and Elipses، بلغ حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية العالمية 79 بليون دولار في سنة 2021م، ومن المتوقع أن يصل حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية إلى 179 بليون دولار بحلول سنة 2026م، أي بمعدل نمو سنوي مركب قدره 17.9٪، وقدر التقرير أيضًا أن المملكة العربية السعودية أكبر سوق إسلامي في العالم للتقنيات المالية تبلغ قيمتها حاليًا حوالي 26 بليون دولار ومن المتوقع أن تزيد قيمتها عن الضعف في السنوات الخمس المقبلة لتصل إلى 52.3 بليون دولار، ونبين من خلال الجدول التالي حجم أكبر أسواق التكنولوجيا المالية الإسلامية سنة 2021م.

الشكل رقم (1) : أكبر أسواق التكنولوجيا المالية الإسلامية سنة 2021 بالبليون دولار

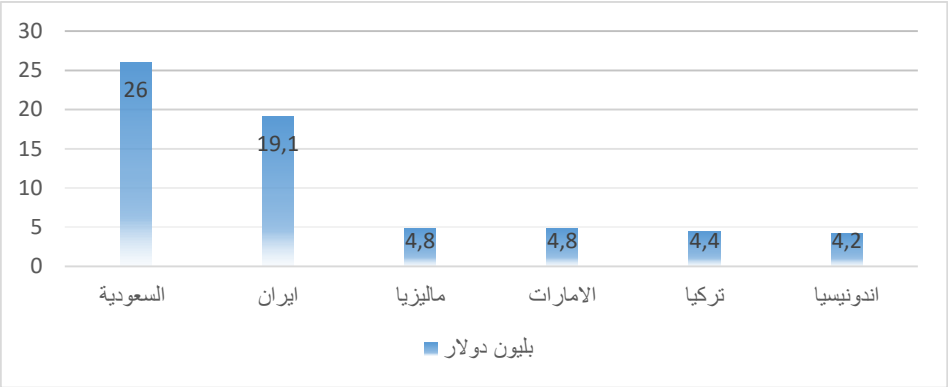

Source: Ziyaad Mahomed, GLOBAL ISLAMIC FINTECH OUTLOOK 2022, INCEIF University and ISRA Research Management Center, 2022, p1

يلاحظ من خلال الشكل السابق أن السوقين السعودية والإيرانية على التوالي استحوذتا على النسبة الأكبر من حجم أسواق التكنولوجيا المالية الإسلامية في سنة 2021م، كما تعتبر ماليزيا والإمارات وتركيا وإندونيسيا أسواقا واعدة في هذا المجال.

2-1- تطور عدد شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية.

الجدول رقم 1: تطور شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية.

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد الشركات	116	93	136	142	241	375

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بمجموعة من المواقع

ما يلاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد شركات التكنولوجيا المالة في تزايد مستمر إذا استثنينا سنة 2018م والتي سجلت تراجعا في عدد هذه الشركات عما كانت عليه سنة 2017م، وتزايد عدد هذه الشركات يعتبر مؤشر إيجابي ومع ذلك فإن هذا غير كاف لأنه ومن خلال الجدول السابق ومن خلال المعطيات التي تم سردها في المطالب السابقة فإن عدد شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية يعتبرا محدودا جدا إذا ما قورن بعدد هذه الشركات على المستوى العالمي والذي تجاوز 30 ألف سنة 2022م، ومحدود أيضا قياسا إلى الفرص التي يمكن أن تتيحها هذه الشركات والعوامل التي تدعم تواجدها والتركيبة السكانية الشابة التي تتميز بها بلاد المسلمين وغيرها من العوامل التي تعبر عن توفر بيئة حاضنة بامتياز لعمل هذه الشركات.

- **<u>استراتيجيات المصارف لمواجهة شركات التكنولوجيا المالية</u>**

يمثل النمو المتسارع لشركات التكنولوجيا المالية فرصة أو تحديا بالنسبة للمصارف ولمستقبلها، لذلك كيف ستتعامل المصارف مع هذه الشركات؟ هل على أساس أنها القائد المحتمل؟ أو الشريك المرتقب؟ أو المنافس القوي؟ الخ وبالتالي تجد المصارف نفسها أمام استراتيجيتين للتعامل مع شركات التكنولوجيا المالية.

- ✓ **استراتيجية top down Strategy:** ومن خلال هذه الاستراتيجية يتم اتحاد المصارف مع بعضها البعض وتوحيد خدماتها المالية المقدمة عن طريق تقنيات التكنولوجيا المالية، على أن ينفرد كل مصرف بتقنية تحقق له ميزة تنافسية، واختيار أكثر التقنيات التي تحقق الإيرادات الكبيرة، والغرض من هذه الاستراتيجية مواجهة ومنافسة شركات التكنولوجيا المالية على الحصص السوقية؛

- ✓ **استراتيجية Bottom Up Strategy:** ومن خلال هذه الاستراتيجية تتعاون المصارف الإسلامية مع شركات التكنولوجيا المالية أو تتحد أو تندمج أو تبرم شراكات معها، وهذا يسمح لها بالاستفادة من التكنولوجيا واكتشاف أسواق جديدة وتدريب الموظفين وغيرها من الميزات.

وفي الدول العربية فإن شركات التكنولوجيا المالية لا تشكل خطرا على مستقبل المصارف، فهي التي تبحث عن التعاون مع المصارف العاملة في المنطقة سواء الإسلامية منها أو التقليدية، وتتجنب منافستها لأن هذه الشركات في الدول العربية محدودة الانتشار وصغيرة الحجم وبالتالي هي لا ترقى لمستوى تنافس فيه المصارف، لذلك تعمل هذه الشركات على إبرام شراكات مع هذه المصارف وفق مبدأ رابح رابح، والعمل وفق هذه الاستراتيجية مفيد جدا للمصارف في المنطقة العربية خصوصا بالنسبة للمصارف التي تتميز بثقافة ابتكارية ضعيفة، حيث يسمح لها العمل مع شركات التكنولوجيا المالية على تقديم منتجات مصرفية مبتكرة تنال رضى العملاء، وبالتالي تحافظ هذه المصارف على حصتها السوقية وتتغلغل في أسواق جديدة.